أمواله و عقاراته لا تُحصى من كثرتها.. المعارض عبدالله الغامدي: سعد الجبري فاسد وسارق ومن يتلقى من المعارضة دعما منه فهو شريك في فساده وسرقاته

This $13-million house on Toronto's Bridle Path is the home of Saad Aljabri. An Ontario court has issued an order freezing Aljabri's assets, including the house, as part of an ongoing lawsuit filed by companies representing the current Saudi regime. They allege Aljabri embezzled more than $4 billion.. (CBC News)

hourriya-tagheer.org

التغيير

تحدث المعارض لآل سعود عبدالله الغامدي عن فساد سعد الجبري و أملاكه التي تحفظت عليها الحكومة الكندية بانتظار القضية التي رفعها ضده محمد بن سلمان يتهمه فيها بالفساد و سرقة 4 مليارات دولار.

و قال الغامدي في سلسلة تغريدات على حسابه بتويتر رصدها "التغيير" أن الجبري يملك منزلاً بقيمة 38 مليون ريال في اغلى احياء تورنتو Path Bridle وهذه المنطقة لا يسكنها الا الاثرياء، وتم تجميد هذا المنزل مع الاموال التي جلبها الى كندا وأرفق بتغريدته صورة المنزل,.

وأضاف: كما تم تجميد اموال الجبري في امريكا واوربا وايطاليا ومالطا وجزر فارجو البريطانية... وتابع متسائلاً: من اين لهذا الجبري الساعد الايمن للهالك نايف وابنه نايف هذه الاموال غير انه شريك في فساد منذ عقود وهو يعمل مع نظام يقمع ويسرق ثروات البلد.

ولفت الغامدي إلى أنه ذا كان هناك معارضة تتلقى دعم من المدعو الجبري فاقول لهم انتم شركاء في سرقة اموال الشعب لا اتهم احد بقدر ما أذكر أن مشاركة السرقة هي سرقة بحد ذاتها. وأن مافعله محمد بن سلمان مع الجبري هي ضرب الظالمين في بعضهما واذكركم بقوله تعالى (وكذلك نولي بعض الظالمين بعضا بما كانوا يكسبون) انتهى.

وأوضح الغامدي أنه لكثرة العقارات التي يملكها سعد الجبري سواء بالداخل او الخارج فإن من يعدها سيخطيء في احصائها من كثرتها مشيراً إلى أن ابناء سعد الجبري يملكون ارصدة بنكية بمبالغ فلكية.

وتابع: هذا فساد شخص واحد من ألوف الاشخاص الذين يعملون تحت هذه الاسرة المارقة الخائنة ولنا في سلطان وفهد والوليد ومتعب وغيرهم من حرامية بن سعود مثال في التاريخ ..

يُذكر أن السلطات في المملكة، اختارت اللعب على أوتار القانون الكندي مع الهارب سعد الجبري وأرادت قلب المعركة القانونية لصالحها، فالرجل الجبري الذي اتهم محمد بن سلمان بإرسال فريق اغتيال للتخلص منه، بات أمام حكم قضائي كندي، يأمر بتجميد أصوله المالية، وهي الدعوى التي رفعتها شركة "تحكم" المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة ، ونشرت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأربعاء الماضي تقريرا حول تجميد أصول أموال الجبري بدعوى اختلاس.

اللافت، أن تقرير تجميد أصول الجبري بقرار القضاء الكندي، جرى تناوله بكثافة في الإعلام المحلي، وتناول موضوعات حساسة بعينها في إعلام المملكة، لا يتم بدون تعليمات عليا، ويشي برغبة تسجيل انتصار قانوني في كندا على مسامع المواطن المحلي في المملكة، والذي بلا شك يتابع قضية الجبري وتطوراتها عبر المنصات، وحسابات المعارضة لأل سعود بالخارج، والتي عدت ملف الجبري بمثابة التهديد الثاني لقيادة المملكة.

وبحسب صحيفة "الرياض" التي نقلت عن تقرير الصحيفة الأمريكية، فإن قرار المحكمة الكندية، تضمن الحجز على أمواله، وأصوله، وحساباته، كما وإلزام شركات المحاماة والمحاسبين في كندا وسويسرا، وتركيا، والإمارات، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، بالكشف عن أي سجلات تتعلق بأصول الجبري.

السلطات في المملكة، ستكون مهتمة بتصدير ذلك القرار القضائي لصالحها، فالأصوات التي تهاجم سياساتها، ما انفكت عن اتهامها بأنها تجهز اتهامات الفساد والاختلاس التي تناسب مقاسها، وتحديدا كما جرى في واقعة اعتقال الأمراء ورجال الأعمال في فندق الريتز كارلتون، وجرى تسوية أوضاعهم بعيدا

عن القضاء، والمحاكمات العادلة، ومصدر اتهام تلك الأصوات قائم على الشكوك التي تتحدث عنها منظمات حقوقية بنزاهة القضاء ، وهو ما تنفيه السلطات، التي تقول إنها تحتكم لأحكامه، لكن هذه المرة تجميد أصول الجبري، خصم بن سلمان، جاء بقرار القضاء الكندي، المشهود له بنزاهته، باتهام اختلاس 13 مليار من خلال استغلال نفوذه خلال عمله بوزارة الداخلية، والمحكمة العليا.

هذا الاتهام الكندي للجبري، قد يعزز اتهامات اخرى من المملكة، تردد أنها موجهة داخليا للأمير محمد بن نايف، وتهم اختلاس وفساد، إلى جانب اتهامات بتحضيره لانقلاب، أدى لاعتقاله، وهو ما لم تؤكده المملكة، أو تنفيه رسميا، بعد أنباء ترددت عن اعتقال الأمير أحمد بن عبد العزيز بتهمة التحضير للانقلاب.

وفي سياق معركة محتدمة مع ضابط المخابرات الأمني الجبري، لا يبدو أن سياق المعركة يقتصر على وجهه القانوني، فصحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية، تحدثت عن صدور أحكام بالسجن على أبناء الجبري، عمر، وسارة، وذلك بعد محاكمة سرية لهما في المملكة، واللافت في هذه المحاكمة أنه جرى اتهام عمر (22 عاما)، وسارة (20 عاما)، بتهمة غسل الأموال، والتآمر، ومحاولة الهروب، وجرى الحكم عليهما بالسجن تسع سنوات، وستة أعوام ونصف على التوالي، وهذا الحكم اعتبرته الصحيفة في إطار الضغط على والدهما للعودة إلى المملكة، وهو يعيش الآن في مدينة تورنتو الكندية.

ومع تجميد أصول وأموال الجبري، هناك تغير كبير بما يتعلق بساكن البيت الأبيض، حيث إدارة جو بايدن، تنظر إلى العلاقات مع المملكة، من جانب أخلاقي، لا سياسي، هكذا على الأقل كان قد أعلن بايدن، خلال حملته الانتخابية قبل فوزه بالانتخابات الرئاسية الأمريكية 2020، والإدارة المذكورة وفقا لصحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية ترغب بإيصال انزعاجها لآل سعود، بالنظر الى ما تعرض له أبناء الجبري من اعتقال ومحاكمات، للضغط على والدهم، كما أن الجبري له جهود كبيرة في منع أعمال إرهابية تطال رعايا أمريكيين، وعلى علاقة وثيقة بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وكل هذا قد يعاد النظر إليه أمريكيا ومن قبل إدارة بايدن، على عكس إدارة ترامب، والتي قدمت مصالحها، وتوجه لها اتهامات بأنها لم تعبأ بانتهاكات حقوق الإسان، لكن وزير الخارجية فيصل بن فرحان لا يزال يعرب ويأمل بعلاقات ممتازة مع إدارة بايدن.